

بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي

التقرير #٢ تموز ٢٠٢٣

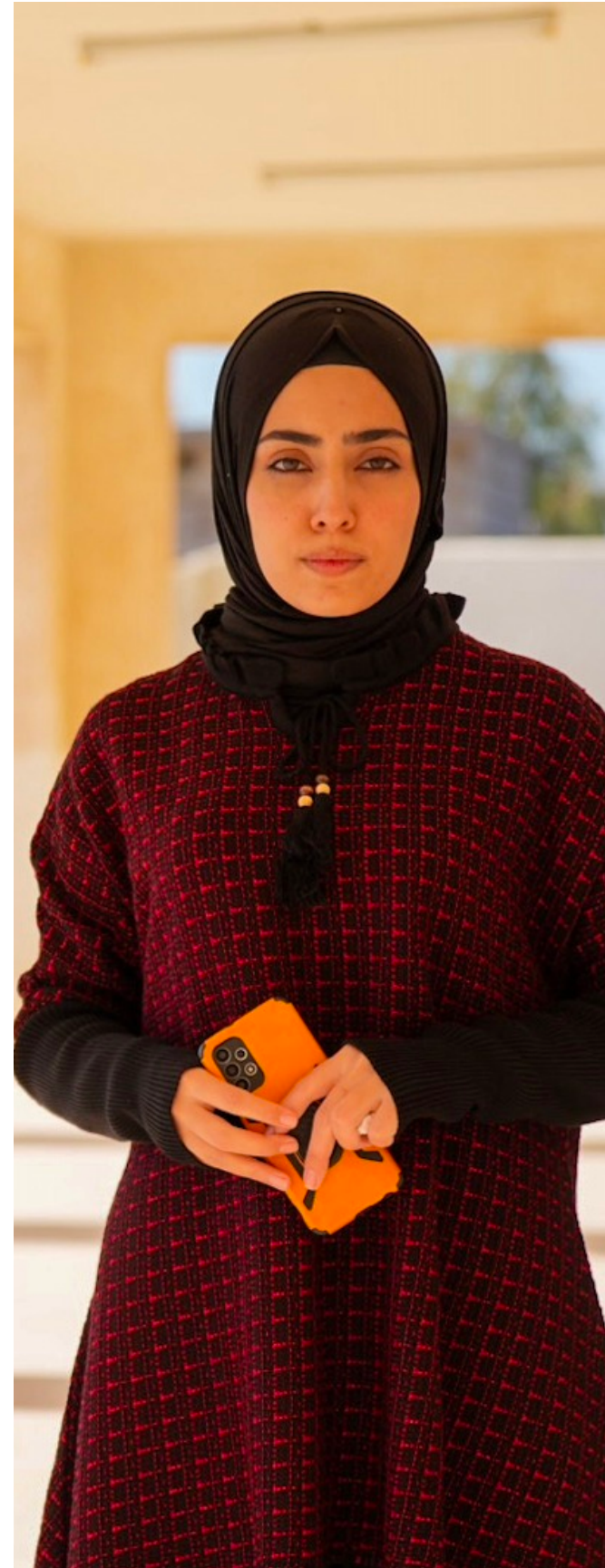


المحتويات

٤	١	شكر وعرفان
٥	٢	ملخص تنفيذي
٦	٣	ابرز التوصيات
٧	٤	مقدمة
٨		خريطة المحافظات التي أجريت فيها الدراسة
٩	٥	المنهجية
١٠ - ٢٠	٦	أبرز النتائج
١٦		قصة فاطمة
٢٠		قصة زهراء
٢١	٧	خاتمة
٢٢-٢٤	٨	التوصيات

شكر وعرفان

بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي



إن مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. ويعمل مركز التجارة الدولية على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية والانتقالية لتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي تساهم هذه الشركات في التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن أطر عمل برنامج المعونة من أجل التجارة، وأهداف الأمم المتحدة العالمية للتنمية المستدامة. أما مجلس اللاجئين النرويجي (NRC) فهو منظمة إنسانية مستقلة. إذ يواصل مجلس اللاجئين النرويجي في العراق التحول نحو برامج التعافي المبكر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقديم خدمات متكاملة ومحلية بما في ذلك مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة.

تم إصدار هذا التقرير كجزء من برنامج (سافي) «تعزيز الزراعة وسلسلة القيمة للزراعة والأغذية الزراعية، وتحسين سياسة التجارة في العراق (SAAVI) الذي ينفذه مركز التجارة الدولية، بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي، وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي. يسعى مشروع (سافي) إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل، لا سيما للشباب العراقي، من خلال تحسين القدرة التنافسية الزراعية ودعم التنمية التجارية. يعمل مشروع (سافي) بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويتم تنفيذه من قبل مركز التجارة الدولية بالتعاون مع حكومة العراق، ومجلس اللاجئين النرويجي، وغيرهم من الشركاء المنفذين.

شارك في توجيه العمل في هذا التقرير كل من: عبد الله عمر ياسين وإمرول إسلام من مجلس اللاجئين النرويجي (NRC)، وجوليا زيتيمان من مركز التجارة الدولية، بتشاور مع ديفيد كوردويس وكارلا سوليس روين.

ملخص تنفيذي

بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي

تماشياً مع المؤشر السابق، لا يزال الوصول إلى المهارات والتعليم أمراً بالغ الأهمية لريادة الأعمال الشبابية. فبينما عادة ما يُنظر إلى برامج التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) على أنها تقدم أكبر قدر من الدعم للمسيرة المهنية المستقبلية لرائد الأعمال، تبقى هناك حاجة إلى خلق المزيد فرص العمل أو تحسين التوافق بين أصحاب العمل والباحثين عن عمل، حيث أفاد العديد من المشاركين بوجود صعوبات في إيجاد عمل بعد التخرج.

أما فيما يخص سهولة بدء عمل تجاري، فإن توفر تقنيات الاتصال تبين تحسناً متوازناً، مع زيادة الوصول إلى الأدوات الرقمية. مع ذلك، لا تزال ثمة اختلافات في البنية التحتية المادية في المواقع المختلفة، مما يؤثر على استخدام الأسواق عبر الإنترنت والقدرة على نقل البضائع. ويتجلى ذلك بشكل أكبر في كركوك، حيث أفاد أكثر من ٤٠ بالمائة من المستجيبين أن ظروف الطرق السيئة تعيق الاتصال.

وتشير نتائج المؤشر إلى نقص عام في شبكات الدعم المتاحة، مع محدودية في الوعي بدعم النظام البيئي الحالي لأصحاب المشاريع الريادية من الشباب. وهناك حاجة واضحة لزيادة الاستثمار في دعم النظام البيئي، التدريب، المساعدة المالية لتعزيز مشاركة الشباب، وتعزيز تنمية الأعمال التجارية. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان المساواة في الحصول على الدعم لكل من الرجال والنساء الذين يتطلعون إلى الشروع بمشاريعهم الخاصة والمساهمة في الاقتصاد.

كما لا بد من إيلاء اهتمام إضافي لتحسين الوصول إلى التعليم والمهارات، تعزيز البنية التحتية، وتقوية شبكات الدعم لتمكين رواد الأعمال الشباب وخلق بيئة مواتية، يمكنهم منها إطلاق العنان لإمكاناتهم لأجل المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق. وفيما يأتي نستعرض التوصيات الرئيسية التي تم تحديدها:

يهدف استطلاع بارومتر (مؤشر) ريادة أعمال الشباب، الذي أجراه مركز التجارة الدولية (ITC) ومجلس اللاجئين النرويجي (NRC)، إلى فهم احتياجات رواد الأعمال الشباب في العراق، والتحديات التي يواجهونها، ولا سيما في سلسلة القيمة الزراعية.

كما يقدم التقرير نتائج النسخة الثانية من المسح الذي تم إجراؤه في خمس محافظات هي: الأنبار، بغداد، البصرة، كركوك ونيوى. وتتضمن الموضوعات الرئيسية التي تم استكشافها ما يلي: الشمولية، الوصول إلى المهارات والتعليم، سهولة الشروع في عمل تجاري، إدارة الأعمال التجارية بطريقة تنافسية، الدعم اللازم من النظام البيئي للمشاريع، بما في ذلك، الحكومة وأصحاب المصلحة، فضلاً عن المؤسسات المالية.

وتتضمن هذه النسخة الثانية من البارومتر (المؤشر) العديد من الاتجاهات والنتائج المهمة. **أولاً**، في حين أن هناك تصوراً إيجابياً قوياً عن ريادة الأعمال في العراق، تواجه النساء عقبات كبيرة في الوصول إلى فرص ريادة الأعمال، حيث لا توجد نساء شملهن الاستطلاع يمتلكن مشاريع أعمال خاصة بهن. إضافة إلى ذلك، ثمة اختلافات إقليمية، حيث ورد أن النساء في المدن الصغيرة يواجهن تحديات إضافية مقارنة بالنساء في المدن الكبرى، على سبيل المثال، ذكرت سارة، البالغة من العمر ٢٤ عاماً، إلى أنه

“غالباً ما لا نحظى بنفس مستوى الدعم الذي يحصل عليه الرجال، و نضطر للعمل بجدية مضاعفة لمحاولة تحقيق التوازن بين الأسرة والوظيفة”.

٦٥٪ من جميع المستجيبين من محافظة الأنبار كانوا مؤيدين لسارة.

و قد وجد التقرير اختلافات عبر المحافظات - حيث أفاد المستجيبون من محافظتي بغداد ونيوى بتصورات أكثر إيجابية حول الوصول إلى دعم تطوير الأعمال (BDS) مقارنة بمحافظات الأنبار والبصرة وكركوك. ودعم تطوير الأعمال (BDS) يعني تقديم الدعم لنمو المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التدريب، المساعدة الفنية، الدعم التسويقي، تقنيات الإنتاج المحسنة والخدمات الأخرى ذات الصلة.

أعمالهم التجارية الخاصة والمساهمة في الاقتصاد، والمعوقات التي تتطلب القيام بأعمال منسقة. مع إعادة بناء المنظومات والمواطنين في العراق، بعد عقود من الصراع وعدم الاستقرار، يسعى البارومتر إلى تتبع التقدم المحرز، والتعرف على التحديات، وتقديم أدلة موضوعية لإشراك أصحاب المصلحة عبر القطاعين الخاص والعام لدعم الابتكار والفرص لدى الشباب على نحو أفضل.

لقد ناقشت التقارير السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة العمل الدولية (ILO) حول العراق العوائق الحالية التي يواجهها العراقيون في سعيهم للحصول على عمل.

وقد كشفت تقارير أخرى عن الصعوبات التي تواجه الشباب في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في مختلف المناطق والأقاليم، ولكن ليس العراق. يعزز مسح البارومتر لمركز التجارة الدولية والمجلس النرويجي للاجئين العديد من هذه النتائج، ويتقدم خطوة نحو الأمام من خلال إشراك الشباب من خمس محافظات في ثمانية مجالات مواضيعية، فضلاً عن تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين التعاون الحالي في النظام البيئي وتقديم الخدمات.

لتحديد وفهم احتياجات ومخاوف رواد الأعمال الشباب في العراق، وخاصة تلك التي تعيق مشاركتهم الناجحة في سلسلة القيمة الزراعية، يقوم المركز الدولي للتجارة (ITC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC) بإجراء استطلاع «مؤشر ريادة الأعمال للشباب» على مستوى البلاد مرتين في السنة. يعمل المؤشر كوسيلة لفهم وتعزيز آراء الشباب في العراق الذين يتطلعون لبدء أعمالهم الخاصة والمساهمة في الاقتصاد، ويسلط الضوء على الحواجز التي تتطلب تنسيقاً مشتركاً. بينما يعاد بناء النظم والمواطنون في العراق بناء أواصرهم بعد عقود من الصراع وعدم الاستقرار، يهدف المؤشر إلى تتبع التقدم، وتحديد التحديات، وتقديم أدلة ملموسة لجذب المعنيين في القطاعين الخاص والعام لدعم الابتكار والفرص للشباب بغية تحديد وفهم احتياجات واهتمامات الشباب الريادي في العراق، لا سيما تلك التي تعرقل مشاركتهم الناجحة في سلسلة القيمة الزراعية، أجرى مركز التجارة الدولية (ITC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، مسحاً شمل البلد برمته لمقياس مؤشر (بارومتر) ريادة الأعمال الشبابية مرتين في العام الواحد. ويعمل البارومتر كوسيلة لفهم وإيصال آراء الشباب في العراق ممن يتطلعون لبدء

يتألف الاستطلاع من أسئلة تتناول مواضيع رئيسية تؤثر في تصورات الشباب العراقيين، وتشمل:

١. التضمن والمساواة بين الجنسين والقيم والعادات الاجتماعية (الثقافة والقيم الاجتماعية).
٢. الوصول إلى المهارات والتعليم ذات الصلة بسوق العمل (التعليم والتدريب).
٣. سهولة فتح شركة (السوق، بيئة الأعمال، البنية التحتية).
٤. إدارة الأعمال بشكل يومي بطريقة تنافسية (الطاقة، استئجار المساحات، التجارة).
٥. الحصول على التمويل اللازم (الدعم المالي).
٦. الدعم الضروري من نظام الأعمال والخدمات المرتبطة (الدعم البيئي التجارية).

يتلقوا دعماً من حاضنة للأعمال، أو بيئة مسرّعة، أو جمعية شبابية. كما ذكر ٢ من كل ٣ شباب الحصول على التمويل بوصفه عقبة رئيسية في إنشاء مشروع تجاري.

هذا وتستخدم النسخة الثانية من المؤشر النتائج الأولية لقياس ما إذا كانت ظروف ريادة الأعمال قد تحسنت أو تدهورت أو بقيت كما هي عليه.

كان مؤشر ريادة الأعمال الشبابية الأول، الذي أطلقه مركز التجارة الدولية ومجلس اللاجئين النرويجي في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٢، يهدف إلى تقديم نظرة عامة على الفرص والتحديات التي تواجه الشباب العراقي الذين يتطلعون إلى بدء أعمالهم التجارية الخاصة. وأشارت النتائج إلى أن ٧٩ في المائة من المستجيبين يعتبرون ريادة الأعمال اختياراً مهنياً مرغوباً، لكن أكثر من ٩٠ في المائة منهم لم



٥ ضمان الوصول العادل إلى الموارد للنساء العراقيات اللواتي يتطلعن إلى بدء أعمالهن التجارية الخاصة.



٦ تسهيل وصول الشباب إلى مختلف مستويات التعليم لتيسير دخولهم لسوق العمل.



٧ تعزيز وضوح الدعم البيئي المتاح للشباب في جميع أنحاء البلاد.



١ تسهيل تسجيل الشركات الناشئة عن طريق التفاعل مع الأطراف ذات الصلة مثل شبكة الغرف التجارية.



٢ تخفيف العوائق التي تحول دون فتح حسابات للشركات الناشئة المتقدمة.



٣ توسيع الوصول إلى التمويل عبر القطاعات.



٤ تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في النظام البيئي مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

المنهجية

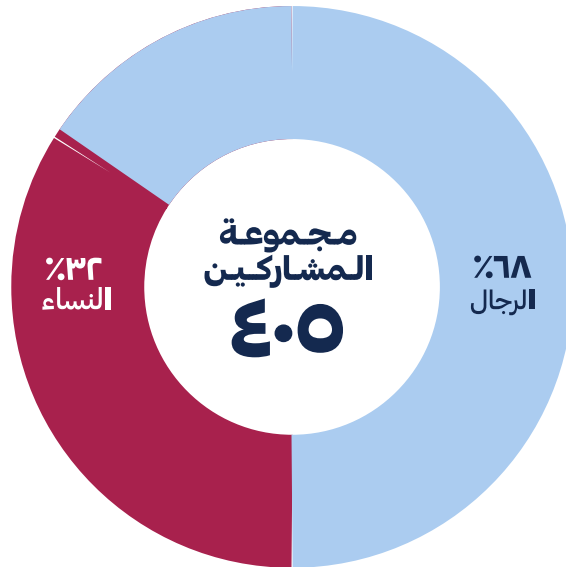
هذا المؤشر (الاستطلاع) تم إجراؤه في خمس محافظات هي الأنبار وبغداد والبصرة وكركوك ونينوى. تم استطلاع ٥٠٤ شابًا وشابة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٤ عامًا، حيث بلغت نسبة النساء ٣٢٪ والرجال ٦٨٪. تم عقد مجموعات نقاش تركيزية إضافية في جميع المحافظات بمشاركة ٦٠ مشاركًا لتوثيق النتائج الأولية. تم اختيار المشاركين من خلال منهج عينة الكرة الثلجية.

تنوعت الخلفية التعليمية للمشاركين: حيث كان لدى ثلثي المشاركين ٧٤٪ درجة البكالوريوس، في حين كان لدى ٦٪ درجة مهنية أو فنية. كان تخصص الدراسة أيضاً متنوعاً: حيث كان لدى ٤٩٪ درجة في الزراعة، ١٨٪ في الإدارة والتمويل، بينما درس ٣٣٪ مجالات أخرى. كانت نسبة البطالة تقريباً نصف المشاركين ٤٨٪، وكانت نسبة المشاركين الذين يمتلكون مشاريعهم الخاصة ٢٪ فقط من المستجيبين.

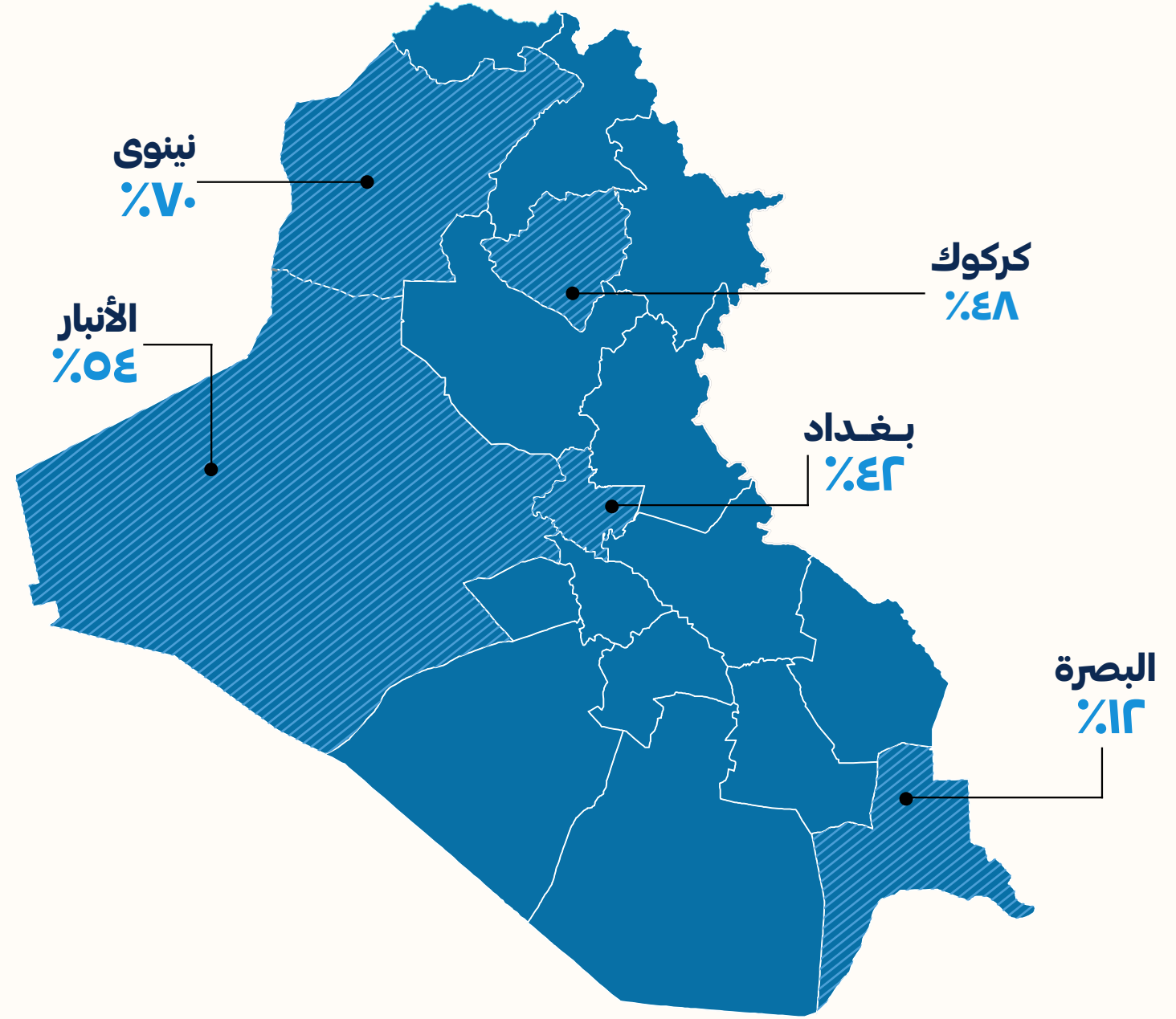
تم قياس التصورات حول فرص ريادة الأعمال على مؤشر ليكرت عبر ثمانية مجالات موضوعية: الثقافة والقيم الاجتماعية، التعليم والتدريب، البنية التحتية، نظم السوق، النظام البيئي للأعمال، البيئة والاستدامة، سياسات الحكومة والبرامج، والدعم المالي. تم تليلت النتائج الكمية من خلال مناقشات مجموعات التركيز ودراسات الحالات الفردية والبحوث المكتبية.

لكل موضوع ما عدا التعليم، تم حساب درجة المتوسط للإشارة إلى التصور الإيجابي أو المحايد أو السلبي. لم يتم حساب درجة المتوسط للتعليم لأن الأسئلة تم تصميمها لفهم المسارات التعليمية و/أو التدريبية الخاصة بريادة الأعمال، ولم تقيس بالضرورة التصور حول الأماكن المتاحة.

تم عقد حوار سياسات الشباب في بغداد في مايو ٢٠٢٣ لمشاركة النتائج الأولية وجذب المشاركين من القطاعين العام والخاص لتحديد الفرص التي تتناول التحديات الحالية، واستفادت التوصيات من الأفكار المستخلصة من هذا الحوار.



خريطة المحافظات التي أجريت فيها الدراسة



١. الشمولية والأعراف الاجتماعية (الثقافة والأعراف الاجتماعية)

تؤثر القيم والتقاليد الثقافية والاجتماعية على كيفية قدرة الشباب على الوصول إلى سوق العمل، ولا سيما في قطاع الزراعة والأعمال التجارية في المناطق الحضرية والريفية في العراق. في كثير من الأحيان، تؤثر اتجاهات المجتمع نحو ريادة الأعمال على طريقة إدراج الشباب من الذكور والإناث في المجال الاقتصادي وتوفير الدعم لبدء أو الانضمام إلى عمل تجاري.

كشفت الدراسة الأولى للمؤشر عن اثنين من الاتجاهات الاجتماعية والثقافية الرئيسية التي تؤثر على اختيارات ريادة الأعمال للشباب في العراق. أولها أن اتجاهات المجتمع تعد من عوامل اتخاذ القرار الهامة، وهي ترتبط بشكل قوي بالشباب الذين يختارون بدء أعمالهم التجارية الخاصة. ثانياً، كان التمييز بين الرجل والمرأة والذي يظهر أيضاً في مجالات أخرى - ذا أهمية خاصة، حيث ذكر الرجال وجود فرص أكبر لريادة الأعمال مقارنة بالنساء.

أما بالنسبة لهذه النسخة من المؤشر، فقد استمرت بيانات المسح في الإشارة إلى تصورات إيجابية قوية عن ريادة الأعمال في العراق. إذ يعتقد ٩٥٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في خمس محافظات، أن المجتمع يقدّر الشباب الذين يختارون دخول قطاع الأعمال. ففي البصرة، لم يختلف أي مشارك في المسح بشأن قيمة هؤلاء الشباب الذين يشاركون في بيئة الأعمال في المجتمع، بينما في كركوك كان ١٨٪ إما غير متأكدين، أو يختلفون مع هذا الرأي. ويعتقد ٩١٪ من الشباب في جميع أنحاء البلاد أن ريادة الأعمال خيار مهني مرغوب فيه.

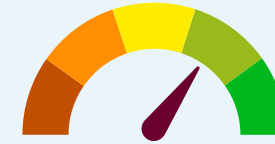
ومع ذلك، أفاد الرجال والنساء بوجود اختلاف كبير في الوصول إلى الفرص المتاحة. ووفقاً لـ سارة (٢٤ عاماً)، من الصعب بناء أعمالهن الخاصة.

”تجربة أن تكونين امرأة في بغداد وأربيل، تختلف عما هو عليه في المدن والبلدات الصغيرة. حيث من الأسهل التنقل، والمعاملة على قدم المساواة، إذا كنت تعيشين في مدينة كبيرة“.

وأكد ٦٥٪ من جميع المشاركين من محافظة الأنبار مشاعر سارة، في حين أبلغ ٢٨٪ من سكان كركوك عن وجود مثل هذا التفاوت. ومن بين ٥٠٤ أشخاص شملهم هذا الدراسة، لم تكن أي امرأة من المشاركات تمتلك مشروعها الخاص.

هذا الاتجاه، من عدم المساواة في الفرص بين الجنسين، بالطبع ليس محصوراً في العراق فقط. ومن الجدير بالذكر أن مناقشات مجموعات التركيز، تماماً مثل الاستطلاع، أشارت أيضاً إلى وجود اختلافات إقليمية. وأخبرنا المشاركون في البصرة:

بشكل عام، مالت التصورات عن الثقافة والأعراف الاجتماعية نحو الإيجاب القوي، وبمعدل ٤,٤ درجة على المؤشر.

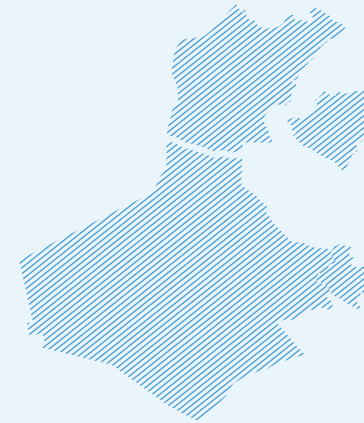


١٨٪

في كركوك كان ١٨٪ إما غير متأكدين، أو يختلفون مع هذا الرأي.

٩٥٪

يعتقد ٩٥٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في خمس محافظات، أن المجتمع يقدّر الشباب الذين يختارون دخول قطاع الأعمال.



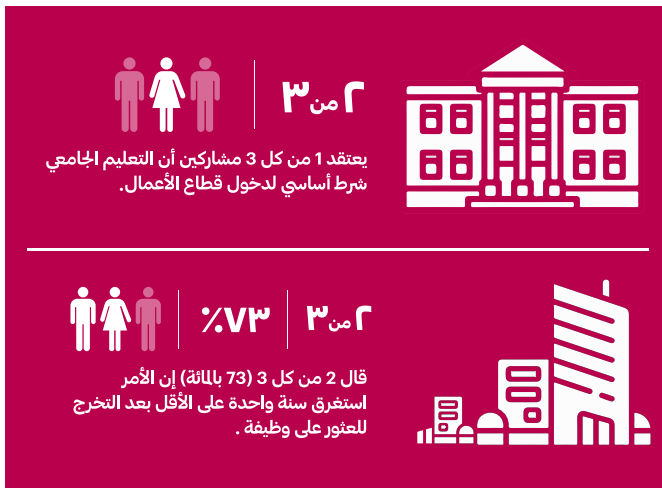
٢. الوصول إلى المهارات والتعليم ذو الصلة بسوق العمل (التعليم والتدريب)

تؤثر المعرفة والمهارات الحياتية المكتسبة في المدارس والجامعات والمشاركة في التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) على استعداد الشباب للحصول على وظيفة والنجاح في سوق العمل. يساهم الوصول إلى المهارات والتعليم ليس فقط في تسهيل التعلم مدى الحياة وتطوير الحياة المهنية، بل يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية على المستوى الفردي والمجتمعي. حيث أفاد ٨١٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع كجزء من المؤشر بنسخته الأولى أن- الحصول على شهادة جامعية زودهم بالمهارات اللازمة للتوظيف والأنشطة الريادية مقارنة بالحصول على شهادة التعليم الثانوي فقط. إضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في بناء المهارات في جميع المحافظات التي شملتها الدراسة.

ظلت نتائج هذه النسخة الثانية من التقرير ثابتة إلى حد كبير. حيث يعتقد ١ من كل ٣ مشاركين أن التعليم الجامعي كان شرطاً أساسياً للدخول إلى قطاع الأعمال. وأفاد أكثر من نصفهم أن الجامعات تقدم المهارات الشخصية اللازمة لإدارة المبادرات الفردية. عندما سئل الشباب عن المسار التعليمي الذي يقدم أكبر دعم لمستقبلهم المهني كرواد للأعمال، حدد ٥٢٪ التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET). ومع ذلك، أشار ٥٣٪ من شباب محافظة نينوى إلى أن التعليم الثانوي أكثر أهمية من التعليم والتدريب التقني والمهني (٤١٪) للعثور على عمل. قد يكون هذا بسبب نقص الوعي بالمساهمة الهامة التي يقدمها التدريب في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في تطوير مهارات الأفراد. إن توفير هذا التدريب ضروري لإعداد الشباب لسوق العمل.

تشير البيانات المتاحة إلى أن رواد الأعمال للمرة الأولى غالباً ما يبدأون العمل لصالح شركات أخرى، حيث يتعرفون على تفاصيل إدارة الأعمال التجارية. تم تقييم التصورات حول الدخول إلى العمل على مستويين: سئل الشباب كم من الوقت استغرقوا لإيجاد وظيفتهم الأولى، بينما سئل أصحاب العمل عن مدة البحث التي يستغرقونها لإيجاد اشخاص مناسبين للوظائف الشاغرة لديهم. ما يقارب من ٢ من كل ٣ (٧٣٪) قالوا إن الأمر استغرق عام واحد على الأقل بعد التخرج للعثور على وظيفة. حتى أن هذا الرقم أعلى بكثير في محافظتي الأنبار والبصرة بنسبة ٩٠٪ و ٩٣٪ على التوالي. ومع ذلك، قال ما يقارب من ٤٢٪ من أرباب العمل الذين شملهم الاستطلاع إن من السهل نسبياً العثور على شخص مؤهل للوظائف. في الوقت نفسه، لم يكن ٤٢٪ من أرباب العمل في بغداد و ٥٠٪ في البصرة متأكدين مما إذا كانوا قادرين على تحديد الشباب الذين يتناسبون مع احتياجاتهم. وقد يبيّن هذا نقص الوعي بين أرباب العمل

في سوق الشباب. إضافة إلى ذلك، تشير هذه النتائج إلى الحاجة الملحة لخلق المزيد من فرص العمل في جميع أنحاء العراق. بين المستجيبين في المحافظات الخمس، كانت معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى (٩٦٪) في محافظة نينوى. كما طلب من أرباب العمل تصنيف أكثر المهارات المرغوبة في الموظف: فقال ٣٦٪ المحاسبة، وقال ١٤٪ التسويق، و ١٣٪ قالوا تطوير الأعمال. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول نوعية فرص العمل المتاحة في كل منطقة، والأسواق الناشئة الخاصة بكل محافظة.



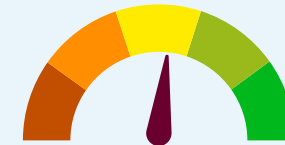
٣. سهولة الشروع في عمل تجاري (السوق, بيئة الأعمال , البنية التحتية)

تعتبر المرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمرافق والطرق والتكنولوجيا الرقمية عناصر أساسية لبناء الأعمال وتعزيزها, كما أنها بالغة الأهمية لربط المجتمعات الريفية بالأسواق المحلية والحضرية ففي تقرير المؤشر الأول, تم تحديد الافتقار إلى البنية التحتية التكنولوجية الناشئة على أنه عقبة كبيرة أمام نجاح المؤسسات المملوكة للشباب. حيث ذكر واحد من كل خمسة مشاركين في كركوك وبنوي أن التكنولوجيا الرقمية غير متوفرة. إضافة إلى ذلك, أفاد ثلث الشباب أن المرافق, بما في ذلك المياه والكهرباء غير متاحة بأسعار معقولة, مما أثر على نمو الأعمال, خاصة في قطاع الزراعة والأعمال الزراعية.

وتقدم هذه النسخة من المؤشر مشهداً مختلفاً نوعاً ما, حيث أفاد ٤ من كل ٥ شباب شملهم الاستطلاع أن تكنولوجيا الاتصالات لريادة الأعمال كانت متاحة بسهولة. وتشير هذه الإحصائية إلى زيادة في الوصول إلى الأدوات الرقمية مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت, وقد تشير إلى خطوات إيجابية تم اتخاذها نحو زيادة الوصول إلى الخدمات الرقمية. وتلعب القدرة على تحمل التكاليف دوراً رئيسياً أيضاً, وتميل النتائج إلى الإيجابية بشكل كبير, حيث يتفق ما يقارب من نصف المستجيبين على أن تقنيات الاتصال متيسرة من حيث التكلفة نسبياً, مما يجعلها في متناول شريحة أوسع من الشباب. وهذا ليس الحال في كركوك حيث اختلف نصف الشباب إما على عدم الموافقة أو على أن تكنولوجيا الاتصالات غير متاحة بأسعار معقولة. ومن المثير للاهتمام, أن أكثر من نصف المستجيبين في بنوي لم يكونوا متأكدين مما إذا كانت تقنيات الاتصال متاحة بأسعار معقولة. على الرغم من عدم توفر رؤى إضافية, سيتم التعامل مع هذه النتيجة الأولية بمزيد من التعمق في التقرير التالي.

اختلفت تصورات البنية التحتية المادية عبر المواقع. ففي حين أفاد ٧٤٪ من الشباب في بنوي بالرضا عن البنية التحتية للطرق في المحافظة, ذكر ١ من كل ٣ شباب في كركوك أن البنية التحتية المناسبة للطرق لم تكن متوفرة عند نقل السلع أو الخدمات في جميع أنحاء البلاد. ويترجم هذا التباين إلى استخدام الأسواق عبر الإنترنت أيضاً. إذ قال ٧٠٪ من المستجيبين في الأنبار و ٦٩٪ من الشباب في البصرة إن منصات الإنترنت تستخدم لشراء البضائع في المحافظة, مقابل ٢٧ ٪ فقط في كركوك. وقد تشير هذه النتائج إلى كل من الفجوات في الخدمات المتاحة, وتأثير الجهود المتضافرة العامة والخاصة وغير الحكومية في محافظات مثل الأنبار والبصرة.

بشكل عام, مالت التصورات عن الثقافة والأعراف الاجتماعية نحو الإيجاب القوي, وبمعدل ٤,٤ درجة على المؤشر.



٤ من ٥ |

أفاد ٤ من كل ٥ شباب شملهم الاستطلاع أن تكنولوجيا الاتصالات الخاصة بريادة الأعمال متاحة بسهولة.



٤. إدارة الأعمال اليومية بطريقة تنافسية (السوق , بيئة الأعمال , البنية التحتية)

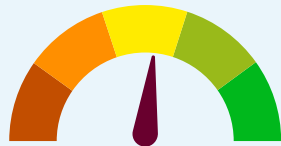
تتضمن البيئة العادلة للأعمال بيئة يمكن للشباب فيها الوصول إلى الأسواق بشكل عادل , مما يؤدي إلى خلق فرص عمل, وتوفير سلع استهلاكية بأسعار معقولة, و تحقيق نمو مستدام. في النسخة الأولى من مسح المؤشر, كان الوصول العادل إلى الأسواق من أهم المسائل الجديرة بالاهتمام والانتباه. إذ ذكر نصف المستجيبين أن دخول السوق بمشروع جديد يمثل تحدياً, بينما أضاف ثلث المشاركين أن السوق العراقية لم تكن عادلة ولا تنافسية, الأمر الذي أعاق أصحاب الأعمال الصغيرة من تسعير المواد المحلية. كما كانت هناك أيضاً مؤشرات مبكرة على مسألة الوصول العادل للسوق بين الجنسين, حيث أفادت الأغلبية الساحقة من النساء أنهن يجدن صعوبة في بيع منتجاتهن في الاقتصادات المحلية لأسباب هيكلية ومجتمعية.

وعزز استطلاع هذا العام بعض هذه الاتجاهات مع إضافة هامش بسيط لبعض الاتجاهات الأخرى. حيث تبين أن مسألة الوصول للأسواق تختلف باختلاف الموقع. فبينما قرابة نصف النساء في كركوك (٤٣ ٪), ذكرن عدم المساواة في الوصول إلى الأسواق, قالت ٩٪ من النساء في بنوي أن هذا هو ما عليه الحال, وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٥٪ فقط على المستوى الوطني. وأشارت المناقشات الفردية مع المشاركين في كركوك إلى أن بعض هذه العوائق قد تكون مرتبطة بقضايا أكبر مثل السلامة والأمن في المحافظة. إضافة إلى ذلك, في جميع المحافظات الخمس, ذكرت النساء أنهن يواجهن معوقات إضافية تمنعهن من السفر بمفردهن, والشعور بعدم الأمان في الأماكن التي يهيمن عليها الرجال إلى حد كبير.

ما مدى سهولة بيع المنتجات في السوق؟



عموما, كانت التصورات عن بيئة الأعمال تميل إلى الإيجابية (بمعدل ٣,٤ درجة).



بنوي 70٪

الأنبار 54٪

كركوك 48٪

بغداد 42٪

البصرة 12٪

أبرز النتائج

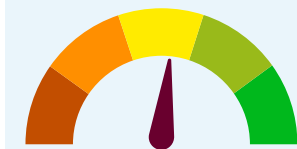
بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي

٤. إدارة الأعمال اليومية بطريقة تنافسية (السوق , بيئة الأعمال , البنية التحتية)

ذكرت النساء أنهن يواجهن معوقات إضافية تمنعهن من السفر بمفردهن, والشعور بعدم الأمان في الأماكن التي يهيمن عليها الرجال إلى حد كبير.

يعد الوصول المادي إلى الأسواق أمراً مهماً, ولكنه لا يدل بالضرورة على المشاركة الاقتصادية الهادفة. حيث قال ٥٦٪ من الشباب في جميع أنحاء البلاد إن المنتجات يسهل بيعها في السوق, لكن هذه النسبة انخفضت إلى ١٢٪ فقط في البصرة, وارتفعت إلى ٧٠٪ في نينوى. لذا يجب أن تتناول التقارير المستقبلية أيضاً مسألة الموقع, مع الأخذ في الاعتبار الأسواق الناشئة , والسلامة والأمن, وتوفير الموارد ورأس المال – ولكنها جميعاً تبقى أموراً محلية إلى حد بعيد.

على الرغم من هذه التحديات, يعتقد ٦٠٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أن الأسواق المحلية تتمتع بتنافسية عادلة. ومع ذلك, قد يكون هناك مؤشر أولي على وجود عقبة واحدة على الأقل , حيث قال ٨٢٪ من المشاركين في الاستطلاع إن السياسة تؤثر على بيئة الأعمال, وتتصل بمواضيع أوسع تتعلق بالشفافية والمساءلة, واستقلالية السوق وأسعار الصرف المستقرة. إذا لم يتم معالجتها, فقد تؤثر التدخلات على تعزيز سلسلة القيمة بين الأسواق المحلية والوطنية.

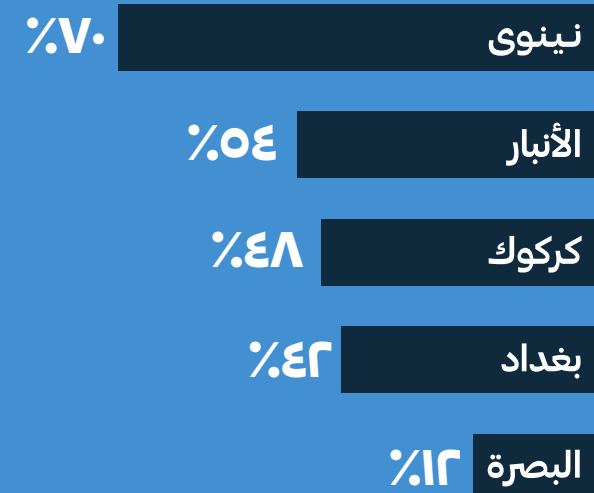


عموماً, كانت التصورات عن بيئة الأعمال تميل إلى الإيجابية (بمعدل ٣,٤ درجة).

تتضمن البيئة العادلة للأعمال بيئة يمكن للشباب فيها الوصول إلى الأسواق بشكل عادل , مما يؤدي إلى خلق فرص عمل, وتوفير سلع استهلاكية بأسعار معقولة , وتحقيق نمو مستدام. في النسخة الأولى من مسح المؤشر, كان الوصول العادل إلى الأسواق من أهم المسائل الجديرة بالاهتمام والانتباه. إذ ذكر نصف المستجيبين أن دخول السوق بمشروع جديد يمثل تحدياً, بينما أضاف ثلث المشاركين أن السوق العراقية لم تكن عادلة ولا تنافسية, الأمر الذي أعاق أصحاب الأعمال الصغيرة من تسعير المواد المحلية. كما كانت هناك أيضاً مؤشرات مبكرة على مسألة الوصول العادل للسوق بين الجنسين, حيث أفادت الأغلبية الساحقة من النساء أنهن يجدن صعوبة في بيع منتجاتهن في الاقتصادات المحلية لأسباب هيكلية ومجتمعية.

وعزز استطلاع هذا العام بعض هذه الاتجاهات مع إضافة هامش بسيط لبعض الاتجاهات الأخرى. حيث تبين أن مسألة الوصول للأسواق تختلف باختلاف الموقع. فبينما قرابة نصف النساء في كركوك (٤٣ ٪), ذكرن عدم المساواة في الوصول إلى الأسواق, قالت ٩٪ من النساء في نينوى أن هذا هو ما عليه الحال, وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٥٪ فقط على المستوى الوطني. وأشارت المناقشات الفردية مع المشاركين في كركوك إلى أن بعض هذه العوائق قد تكون مرتبطة بقضايا أكبر مثل السلامة والأمن في المحافظة. إضافة إلى ذلك, في جميع المحافظات الخمس,

ما مدى سهولة بيع المنتجات في السوق؟



قصة فاطمة

بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي

فاطمة محمد شابة تبلغ من العمر ٢٦ عامًا من البصرة. شاركت فاطمة في برنامج سافي SAAVI التابع لمركز التجارة الدولية، وهي خريجة قسم البستنة وهندسة المناظر الطبيعية في جامعة البصرة.

تقول فاطمة:

”إن برنامج SAAVI للتعليم الإلكتروني والتدريب ذي الصلة كان مفيدًا للغاية. فمنذ تخرجي، كنت أفكر في كيفية المساهمة في الاقتصاد، وما هي التطلعات في القطاع الزراعي التي يمكنني تلبيتها من خلال عملي الخاص.“

واحد من أبرز المكونات الرئيسية لبرنامج سافي SAAVI في العراق هو تمكين خلق فرص عمل مستدامة من خلال تطوير رأس المال البشري، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص في سلسلة القيمة الزراعية.

لطالما أرادت فاطمة أن تبدأ مشروع خاص بها، وكثيرا ما حاولت إطلاقه في السابق.

”أنا أزرع الزهور الموسمية لأن البصرة بحاجة إلى مزيد من الألوان.“

كما أن الحفاظ على استدامة شركة صغيرة يأتي في ظل تحديات جمة، وغالبًا ما يكافح رواد الأعمال مثل فاطمة من أجل بناء خطة عمل محددة وفق السياق والحاجة. وتضيف قائلة:

”عندما تذهب إلى زيارة المشتل لشتري شيئًا ما، فلن يتمكنوا من إعطائك كل المعلومات اللازمة للعناية الجيدة بالنباتات.“

”كنت أعمل في مشتل وأدركت بسرعة أننا لا نبيع المنتجات فحسب، بل يمكننا أيضا أن نبيع المعلومات. إذ لا يعرف الناس كيف يعتنون بالنباتات التي يشترونها. عندما أخطط لفتح متجرني الخاص، سأقوم بسد هذه الثغرة. ولكي أكون ناجحة في خطة عملي، سأطبق ما تعلمته عن التخطيط واعداد الموازنة والتسويق عبر التدريب الذي يقدمه مركز التجارة الدولية ومجلس اللاتنين الترويجي.“

تم تصميم الدورات التدريبية لدعم تطوير خطط الأعمال التجارية، والتي يتم تقييمها بعد ذلك، وفي حالة الموافقة عليها، يتم منحها منحة بدء التشغيل. تأمل فاطمة أن تكون واحدة من المستفيدين وتظل ملتزمة برؤيتها لبصرة أكثر ألوانا.

”إن التغير المناخي قضية خطيرة هنا، فالبصرة تشعر وكأنها تتحول إلى صحراء. نحن بحاجة إلى المزيد من الشباب ليتقدموا نحو تولي المسؤولية، لقيادة جهود التشجير وتوجيه الاهتمام والتمويل إلى الابتكارات الذكية مناخيًا.“

أبرز النتائج

بارومتر (مؤشر) ريادة الشباب العراقي

٥. الدعم اللازم من النظام البيئي للأعمال والخدمات ذات الصلة (دعم النظام البيئي)

بالإضافة إلى بيئة الأعمال والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على رواد الأعمال الشباب في العراق، فإن توافر شبكات الدعم والوصول إليها مثل الجمعيات التجارية ومراكز الاحتضان أمر بالغ الأهمية لأجل تطوير ريادة الأعمال والنمو.

اظهر تقرير المؤشر الأول أهمية وصول الشباب إلى شبكات دعم الأعمال التجارية. حيث لاحظ ثلث المستجيبين أن هذا الدعم لم يكن متاحًا لهم، وكان هذا الرقم أعلى بين الشباب الذين شملهم الاستطلاع في المناطق النائية. أفاد ما يقرب من نصف المستجيبين أن دعم تطوير الأعمال التجارية لا يمكن تحمله.

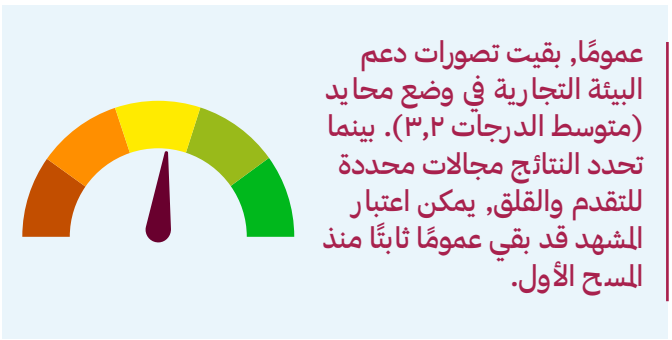
فبقي هذا المسار على حاله في هذه النسخة من المؤشر. إذ لا يزال غالبية المستجيبين لا يعتقدون أن هناك شبكة متاحة لدعم الأعمال. وأفاد ٩ من كل ١٠ شباب شملهم الاستطلاع أنهم لم يتلقوا أبدًا دعمًا من أي منظمة لبدء أعمالهم التجارية. فحتى عندما يكون الدعم متاحًا، ذكرت النساء قلة فرص وصولهن: ٣٪ مقارنة بـ ٧٪ للرجال. لكن ليس هذا هو الحال في بغداد والبصرة، حيث ذكر نصف الشباب المشاركين في هذا الباروميتر عن وجود شبكة أعمال قوية متاحة ويمكن الوصول إليها في كلتا المحافظتين.

كما تجلت مسألة الوعي أيضًا كمصدر للاهتمام، حيث أشار المستجيبون إلى أنهم لم يكونوا على دراية بتوفر أي دعم متاح للنظام البيئي للشباب. إذ لاحظت زهراء، ٣١ عاما، أن «الكثيرين ليس لديهم أي فكرة عن التدريبات التي قد تكون متاحة. أنا متأكدة من أنهم إذا علموا، فسيحبون المشاركة». ويبقى تعزيز وإظهار الدعم المتاح قضية ملحة.

بينما بقيت مشاركة الشباب في جمعيات الأعمال والشباب كما هي منذ الدراسة الأخيرة، حيث أفاد ٨٦٪ بأنهم لا ينتمون إلى أي جمعيات. وهذه النسبة أعلى في الأنبار وبغداد ونيوى بنسبة ٩٥٪ و ٩٢٪ و ٩٣٪ على التوالي.

تشير البيانات إلى وجود حاجة واضحة لزيادة الاستثمار في دعم النظام البيئي لتمكين الشباب من تطوير أفكارهم التجارية ومشاريعهم المحتملة. هناك أيضا حاجة ماسة للتدريب والدعم

وحق الدعم المالي في المجالات الناشئة حتى يتمكن الشباب من بناء معارفهم وتمكينهم من بدء أعمالهم التجارية الخاصة. هناك حاجة أيضا إلى الاهتمام لضمان إتاحة الدعم على قدم المساواة للرجال والنساء، الذين يظهرون حرصًا على المشاركة والتواصل والمساهمة في شبكات الدعم المتماكة.



هل أنت منخرط في أي اتحادات تجارية أو شبابية؟



لا ينتمي الى اي اتحادات



٦. البيئة والاستدامة

تمتلك الآثار الأوسع لتغير المناخ، ألا وهي ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، تأثيراً ملموساً على الأعمال التجارية الزراعية، فضلاً عن نمو العديد من الشركات التي تشتري وتبيع المنتجات الزراعية أو التي تستخدم الطاقة الكهرومائية. ربطت التقارير السابقة الصادرة عن مجلس اللاجئين النرويجي بين التغيرات المناخية المتدهورة في العراق وفقدان الدخل، وعدم الأمن الغذائي، وتقلص الإنتاج، والهجرة المستمرة نحو المدن.

بينما قدم المؤشر بنسخته السابقة نظرة عامة شاملة على التأثير الأوسع للتأثير البيئي في الدولة، سعى المسح الأخير إلى قياس التصورات والوعي بشأن تدابير تنظيم المناخ والتخفيف من حدته.

فقد أظهر التقرير الأول الحد الأدنى من الوعي بالقوانين واللوائح البيئية في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، في أحدث استطلاع، أثر الوعي بزيادة من ٣٨٪ إلى ٤٥٪. في نينوى، تم تسجيل أعلى مستوى من الوعي بالقوانين والأنظمة البيئية (٥٧٪)، بينما في كركوك، ٣١٪ بأنهم غير مدركين، بينما ذكر ٢٤٪ أنهم لم يكونوا متأكدين من وجود مثل هذه القوانين والأنظمة.

وبينما تعدّ أن هذه النتائج مشجعة، إلا أنها تتطلب سياقاً في بلد في طليعة البلدان التي تعاني من مناخ سريع التغير. تسلط زهراء، ٣١ سنة، الضوء على الحاجة إلى الحفاظ على البيئة، «شط العرب هي أشهر مدن النخيل. بعد الحرب العراقية الإيرانية في أواخر الثمانينيات، بدأت أشجار النخيل تتلاشى. ستساعد زراعة أشجار النخيل البيئة، فالأشجار تنظف الهواء، وأشجار النخيل تقاوم زيادة الملوحة».

ما يثير الدهشة إلى حد ما هو أن أكثر من نصف المستجيبين بقليل (٥٥٪) يعتقدون أن الشركات التي قاموا بتشغيلها تتوافق مع اللوائح البيئية. يمكن القول أن هذه النتائج تعارض مع الاتجاهات السائدة، وقد تشير إلى نقص الوعي حول اللوائح المناخية وسبل التكيف والتخفيف. لكن ليس هذا هو الحال في محافظة كركوك حيث أفاد ٧٥٪ من الشباب بتصورات بأن الأعمال التجارية في الغالب لا تمتثل للقوانين والأنظمة البيئية.

عموماً، تميل التصورات تجاه البيئة والاستدامة إلى إيجابية (بمعدل ٣,١ درجة)، على الرغم من أنه يجب وضع النتائج في سياق لتعكس مستويات الوعي والمعلومات.

٧. الوصول إلى التمويل اللازم (الدعم المالي)

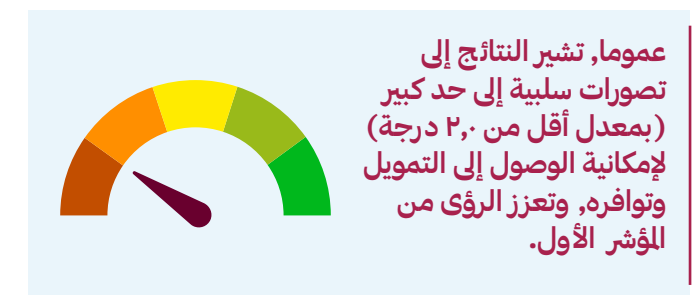
يمكن أن يؤدي تزويد الشباب بالخدمات المالية - سواء كانت ادخاراً أو قرصاً مهيكلًا بشكل مناسب للاستثمار في مؤسسة أو في التعليم - إلى تعزيز روح المبادرة وبناء الأصول والتأكيد على سبل العيش المستدامة. لا يزال الدعم المالي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقدرة الشباب على بدء و/أو الحفاظ على الأعمال التجارية.

تشير بيانات المؤشر السابقة إلى وجود عقبات كبيرة في الحصول على الدعم المالي. ويبقى توفر، وإمكانية الوصول، إلى خيارات التمويل الرسمية وغير الرسمية مثل الإعانات الحكومية والخدمات المصرفية، والتمويل الإسلامي، والمنح والديون يمثل تحدياً واضحاً أشار إليه أكثر من ثلث المستجيبين. وبقيت هذه البيانات دون تغيير واختلاف عن النسخة السابقة إلى حد كبير. **تظل أسعار الفائدة أهم عائق يمنع الشباب من الحصول على قروض صغيرة.** من المثير للقلق أن ٨٨٪ في محافظة البصرة أفادوا أن ارتفاع سعر الفائدة هو العقبة الرئيسية أمام الحصول على التمويل. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً، في محافظة نينوى، حدد أكثر من ٧٠٪ التمويل باعتباره العامل الرئيسي لعدم قدرتهم على بدء أعمالهم أو إدامتها أو نموها. لكن هذه الأرقام أقل وضوحاً في بغداد، حيث حدد ٤٤٪ الوصول إلى التمويل باعتباره العائق الأساسي. قد يكون هذا بسبب حقيقة أن بغداد هي العاصمة وهناك المزيد من مؤسسات التمويل الأصغر من التي تم تمثيلها.

عموماً، فإن الافتقار إلى الدعم المؤسسي يوجه العديد من الشباب إلى استخدام مصادر التمويل غير الرسمية وغير المنظمة مثل القروض الشخصية، ويبدو أن الحصول على الأموال من العائلة والأصدقاء وكذلك مجموعات الادخار أسهل نسبياً، كما أشار ٥٪ من جميع المستجيبين.

علاوة على ذلك، أشار ٤٥٪ إلى أن الممولين من القطاع الخاص يدعمون الشركات الصغيرة وريادة الأعمال، ويدعمون نموها ماليًا. **ففي محافظة الأنبار، أفاد أكثر من نصف الشباب المشاركين في الاستطلاع أن أفراداً يدعمون أعمالهم، ويتكرر هذا الاتجاه الإيجابي في المحافظات الأربع الأخرى.** وفي حين أن التمويل غير الرسمي مهم لريادة الأعمال، فإن تنمية الأعمال التجارية و/أو الحفاظ عليها غالباً ما يتطلب دعماً رسمياً طويل الأجل.

والأهم من ذلك، في حين أن الدعم المالي هو أحد اللبنات الأساسية لريادة الأعمال، فإن الوصول إلى التمويل في حد ذاته ليس ضماناً لنجاح الأعمال التجارية. كما لاحظ المشاركون في برامج ITC-NRC، «أنا بالتأكيد أحتاج إلى المال لبدء عملي، لكنني أيضاً بحاجة إلى شخص ما لمساعدتي في المشروع، شخص كان في هذا المجال لفترة أطول مما أنا عليه ولديه المزيد من المهارات والرغبة لتبادل معارفهم».



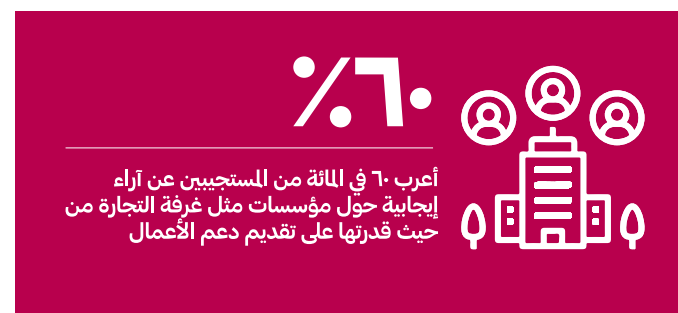
٨. تنفيذ العقود والبيئة التجارية (البرامج والسياسات الحكومية)

تلعب السياسات الحكومية دوراً رئيسياً في خلق فرص عمل شاملة على المستوى الوطني، لا سيما في دعم وإشراك الشباب. تعمل الأطر التنظيمية والسياسات الشاملة من الحكومة التي تراعي الشباب وتحمي حقوقهم على زيادة اندماج الشباب في بيئة الأعمال.

بينما تلعب الحكومة دوراً حيوياً في دمج وجهات نظر الشباب في السياسات الوطنية وسياسات المحافظات، تشير بيانات الدراسة الاستقصائية إلى أن ٤٥٪ فقط من المستجيبين يعتقدون أن اهتمامات الشباب تشارك بشكل مناسب. على الرغم من أن هذا الرقم أقل قليلاً من استطلاع المؤشر السابق، الذي سجل ٥٧٪، تشير النتائج إلى وجود حاجة ملحة لإشراك الشباب في بلد يكون فيه ٦٤٪ من السكان تحت سن ٢٤.

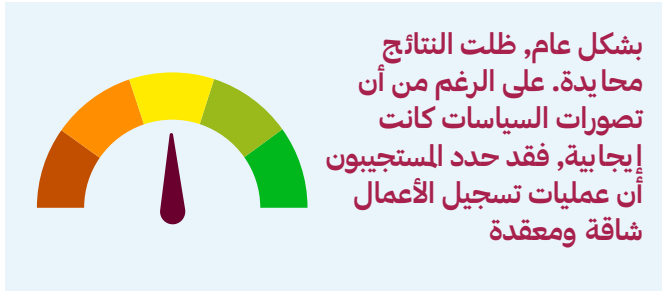
تعتبر التصورات تجاه المستجيبين الحكوميين الرئيسيين أكثر إيجابية، حيث عثر ٦٠٪ من المستطلعين عن آراء إيجابية حول مؤسسات مثل غرفة التجارة من حيث قدرتها على تقديم دعم الأعمال. وهذه النسبة المئوية أعلى من نسبة ٤١٪ الواردة في استطلاع المؤشر السابق. وتبقى الاستفادة من غرفة التجارة كمنصة للتواصل والتواصل مع الشباب أمراً حيوياً.

مع ذلك، لا تزال هناك تحديات يجب مواجهتها. على سبيل المثال، يعتقد العديد من المستجيبين أن التدخل الحكومي في بيئة الأعمال يفتقر إلى الإنصاف وقد يبدو تعسفياً. وخلافاً للمحافظات الأربع الأخرى، في نينوى، كان هناك تباين في تصور ما إذا كانت تدخلات الحكومات في الأعمال التجارية عادلة (تقسيم متساو تقريباً بين الاتفاق والاختلاف). قد يكون أحد الأسباب المحتملة هو نقص الوعي بسياسات الحكومة.



علاوة على ذلك، يعتقد نصف المشاركين في الاستطلاع أن عملية تسجيل الأعمال والحصول على التصاريح والشهادات والتراخيص اللازمة سهلة المنال وشفافة. وبالمثل، أفاد نصف المستجيبين فقط أن عملية التسجيل كانت واضحة ومفهومة. لا يزال من الضروري توفير معلومات واضحة ودقيقة لتجنب التأخيرات البيروقراطية والإجراءات الباهظة الثمن وتشجيع الشباب على تأسيس أعمالهم بشكل رسمي. إضافة إلى ذلك،

بشكل عام، ظلت النتائج محايدة. على الرغم من أن تصورات السياسات كانت إيجابية، فقد حدد المستجيبون أن عمليات تسجيل الأعمال شاقة ومعقدة



مع إعادة اعمار العراق، وتعزيز الأنظمة، يظل من المهم التخفيف من الآثار الضارة طويلة المدى التي يمكن أن تحدثها قلة الفرص على حياة الشباب، بما في ذلك فترات البطالة الطويلة، وهجرة العقول حيث يسعى الأفراد إلى فرص أفضل في البلدان الأخرى أو يطمحون إلى مستوى معيشة أعلى في مكان آخر.

حيث يمكن دعم البلد وتعزيزه من خلال التركيز على رعاية وإعداد رواد الأعمال من خلال برامج تنمية المهارات، بما في ذلك التدريب على المهارات الحياتية والتعليم المناسب عبر مختلف القطاعات، فضلاً عن تسهيل الوصول إلى الموارد المالية مثل رأس المال الاستثماري وتمويل الديون، والإنتاجية، والربحية، والنمو الاقتصادي العام للمؤسسة. كما يتطلب تطوير رأس المال البشري أيضاً الوقت والصبر، وأطر سياسات حكومية طويلة الأجل تدعم بشكل مناسب نمو كل من الأنظمة والمواطنين على حد سواء. من خلال إعطاء الأولوية لخلق بيئة مواتية للشباب، يمكن للعراق تسخير عائد الديموغرافي وتمهيد الطريق لمستقبل مزدهر.

يهدف استطلاع مؤشر الشباب إلى أن يكون مصدراً لرواد الأعمال والمكلفين بالواجبات وصناع القرار في القطاعين العام والخاص في العراق. في بلد يشكل فيه الشباب غالبية السكان، يظل من الضروري لجميع الأطراف المعنية والحكومة العراقية توسيع الفرص للشباب.

يمكن فهم نتائج المؤشر من خلال ثمانية محاور رئيسية: الشمولية، والوصول إلى المهارات والتعليم، وسهولة الشروع في مشروع تجاري، وإدارة الأعمال التجارية بطريقة تنافسية، والدعم الضروري من النظام البيئي للأعمال، بما في ذلك منظمات دعم الأعمال، والحكومة وجميع الأطراف المعنية من القطاع العام، وكذلك المؤسسات المالية. ومن أبرز النتائج الرئيسية: توسيع الفرص للنساء، وضرورة إنشاء وظائف جديدة، وتخفيف العقبات البيروقراطية والبنية التحتية لبدء الأعمال، وضمان بيئة أعمال عادلة والاستثمار في التدريب والدعم لريادة الأعمال، وزيادة توافر التمويل المؤسسي، وتيسير زيادة الوصول إلى مصادر الدعم المتاحة.



زهراء عبد الستار، شابة تبلغ من العمر ٣١ عامًا، من البصرة وهي مشاركة في برنامج سافي SAAVI التابع لمركز التجارة الدولية. تخرجت من كلية الزراعة قسم علوم التربة والموارد المائية في جامعة البصرة.

وبإلهام من أشجار النخيل المعروفة في البصرة، تتصور مشروعاً لزراعة الأنسجة لإحياء المساحات الخضراء في البصرة.

”قبل أن أبدأ عملي، أخطط لإجراء دراسة جدوى أولاً، وبعد ذلك يجب أن أطلب التوجيه والخبرة من شخص محترف في زراعة النخيل، ويفضل أن يكون أستاذاً ذو خبرة واسعة في هذا المجال.“

زهراء على علم بأصحاب المشاريع الآخرين من أهوار بلاد ما بين النهرين الذين شرعوا في مشروع مماثل، رغم أنهم كانوا يستخدمون تقنيات زراعة مختلفة قليلاً. بينما يكرس العديد من الأفراد جهودهم لإحياء أشجار النخيل، يبقى تركيز زهراء على زراعة الأنسجة كوسيلة فعالة لمكافحة التحديات البيئية مثل الأمراض، وملوحة التربة (التي تقاومها أشجار النخيل بطبيعتها)، والطقس الترابي، والأمراض النباتية المختلفة.

إن مشاركة زهراء في الدورات التدريبية التي تقدمها منصة سافي SAAVI لم تزودها بمعرفة قيمة فحسب، بل دعمت ثقها وزودتها بالمهارات اللازمة للبدء في هذا المشروع.

قالت زهراء:

”كان لدي رؤية لما أريد القيام به، لكن التدريب الذي تلقيته عبر منصة تدريب“

قدم نظرة ثاقبة حول كيفية البدء بمشروع صغير وإدارته. تعلمت كيفية تقييم الاحتياجات، وكيفية فهم السوق، وكيفية إعداد وتنفيذ مشروع تجاري، وأعتقد أن تعريف المزيد من الشباب بفرص التدريب هذه سيعزز الاهتمام والمشاركة بشكل أكبر في مثل هذه المبادرات، مما يؤدي إلى مجتمع أوسع من المتعلمين.

”لقد شاركت معلومات حول التدريب مع أصدقائي وأفراد عائلتي المهتمين أيضاً. لعبت جمعية الهندسة الزراعية دوراً محورياً في تعريفني بهذه الفرصة التدريبية التحويلية“

التوصيات

تم تصميم هذه النسخة من المؤشر للحصول على فهم أعمق للعوائق التي تواجه الشباب الذين يتطلعون إلى المساهمة في الاقتصاد العراقي. وكما تبين النتائج أعلاه، وبينما يتجلى بعض التغيير واضحاً، لا تزال هناك بعض الحواجز المحددة والملموسة أمام تعزيز ريادة الأعمال على نطاق واسع. تم تقديم التوصيات الأولية في حوار حول سياسة الشباب في بغداد حضره رواد الأعمال، والمسؤولون الحكوميون، والمناخون الدوليون، الذين شاركوا بسخاء في مناقشات هادفة حول الملكية، والقدرات، والأطر الزمنية للتقدم. حيث أضافت مساهماتهم سياقاً قيماً للنتائج والتوصيات النهائية المستتيرة.

تحاول التوصيات الواردة أدناه تحديد الخطوات الأساسية اللازمة لدعم بيئة حاسمة للشباب ليكونوا قادرين على أن

يصبحوا رواد أعمال وأن تكون لديهم أعمالهم التجارية الخاصة. وهذه القائمة من التوصيات ليست بأي حال من الأحوال قائمة شاملة، ولكن ينبغي النظر إليها كنقطة انطلاق للتغلب على الحواجز أمام صانعي السياسات والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. يتطلب التغلب على هذه الحواجز وتحقيق الإدماج المالي الناجح للشباب نهجاً يشمل مختلف أصحاب المصلحة، يشرك الحكومة (بما في ذلك صناع السياسات والهيئات التنظيمية والوزارات التنفيذية)، ومقدمي الخدمات المالية والمنظمات التي تخدم الشباب، وأصحاب المصلحة الآخرين من الشباب. كما لا بد أن يكون الشباب في العراق محورياً لهذا الحوار.

١. تسهيل تسجيل الاعمال التجارية الناشئة يمكن ان يؤدي الى المزيد من الاعمال الصغيرة والناشئة.

حدد المستجيبون في جميع المحافظات الخمس التحديات التي تواجه العملية، بما في ذلك توفر المعلومات والوضوح الإجرائي وسهولة التنقل في المتطلبات البيروقراطية. يعتقد نصف المشاركين في الاستطلاع أن عملية تسجيل الأعمال والحصول على التصاريح والشهادات والتراخيص اللازمة يمكن الوصول إليها، وتتسم بالشفافية، لمعالجة هذا الأمر، يوصى بأن يتخذ أصحاب المصلحة المعنيين، مثل شبكة الغرف التجارية، خطوات لتحديد وإبلاغ الخطوات المطلوبة لتسجيل الشركات في كل محافظة.

كما يمكن أن يؤدي توحيد متطلبات تسجيل الأعمال على الصعيد الوطني، وإنشاء مكاتب فرعية لدعم التسجيل إلى تبسيط العملية. بالإضافة إلى ذلك، فإن رفع مستوى الوعي حول فوائد تسجيل الشركات، بما في ذلك الضمانات القانونية والمالية، يمكن أن يشجع المزيد من رواد الأعمال تأسيس مشاريعهم رسمياً.

٢. تسهيل تسجيل الاعمال التجارية الناشئة يمكن ان يؤدي الى فتح الحسابات المصرفية يجب أن يكون أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة لكل من الأعمال الناشئة والمتقدمة.

يسلط التقرير الضوء على انخفاض الحوافز والثقة في القطاع المصرفي كعقبات رئيسية أمام التعامل مع الخدمات المالية. أشار المستطلعون بأغلبية ساحقة إلى ارتفاع تكاليف الحساب كعائق، لا سيما في محافظة البصرة حيث أفاد ٨٨٪ منهم بأنها تشكل رادعاً رئيساً لفتح الحسابات. كما وجد أن الثقة في البنوك تشكل مشكلة، حيث أشار المستجيبون إلى أن المعدلات المرتفعة لا تُترجم بالضرورة إلى جودة أعلى للخدمة. لمواجهة هذه التحديات، يوصى بتحديد بنوك معينة وتشجيعها على تلبية الاحتياجات المحددة للشركات المملوكة للشباب.

يجب توفير خدمات مثل الحصول على التمويل والقروض الصغيرة مع متطلبات ضمان معقولة لدعم نموها. يمكن أن يؤدي خفض أسعار الفائدة ورسوم التحويل أيضاً إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية لأصحاب المشاريع الشباب. من خلال جعل الخدمات المصرفية سهلة المنال وبأسعار معقولة، يمكن لعدد أكبر من رواد الأعمال الشباب الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لبدء أعمالهم وتنميتها.

٣. توسيع نطاق الوصول إلى الموارد المالية عبر القطاعات يعزز ريادة الأعمال في جميع أنحاء البلاد.

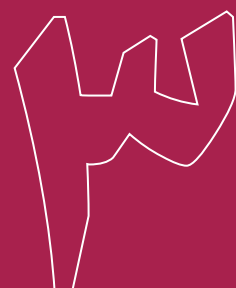
تماشياً مع التقرير السابق، وجد هذا المسح ارتباطاً قوياً بين الوصول إلى التمويل وريادة الأعمال. تؤكد النتائج على الحاجة إلى الدعم المالي في شكل منح وقروض مدعومة. مع نمو اقتصاد الدولة وجذب الاستثمار الأجنبي، فإن دعم نمو اقتصادات معينة مثل الزراعة من خلال القروض والمخططات الاقتصادية يمكن أن يعزز ريادة الأعمال.

أفاد غالبية الشباب الذين شملهم الاستطلاع والذين يمتلكون أعمالاً تجارية أن مدخراتهم الخاصة ودعمهم من العائلة والأصدقاء هو المصدر الرئيسي للتمويل، مما يشير إلى نقص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. أشارت النساء والشباب في البلدات الصغيرة البعيدة عن المدن الكبرى إلى وجود حواجز أعلى. برعاية من البنك المركزي، يجب أن تركز البرامج المصممة من قبل البنوك و/أو الاتحادات الائتمانية و/أو مؤسسات التمويل الصغيرة على رائدات الأعمال والشباب في المناطق الريفية والمناطق النائية، تقديم الدعم المالي الهادف وجعل الخدمات المالية الرسمية أكثر سهولة. أخيراً، ينبغي تصميم الأطر التنظيمية بحيث تكون شاملة للشباب وتحمي حقوقهم.

٤. تعزيز التعاون في النظام البيئي بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أمر ضروري لتقديم الدعم الشامل لرواد الاعمال الشباب.

لا يعتقد غالبية المستجيبين أن هناك شبكة دعم أعمال متاحة، وأفاد ما يقرب من ٩٠٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أنهم لم يتلقوا أبداً دعماً من أي منظمة لبدء أعمالهم التجارية. لتمكين وصول أكبر إلى المعلومات والدورات التدريبية وبرامج الدعم للشباب العراقي، يجب إنشاء منصات مركزية لمشاركة المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاهتمام بدعم النظام البيئي مرتفعاً، وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار من قبل الوكالات والكيانات الخاصة والعامة لتلبية الطلب المتزايد. من خلال تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وإنشاء منصات مركزية، يمكن لأصحاب المشاريع الشباب الوصول بسهولة إلى المعلومات والموارد وفرص التدريب التي يمكن أن تحسن بشكل كبير من فرصهم في بدء الأعمال التجارية أو نموها. يمكن أن يؤدي التعاون، بدوره، إلى إنشاء برامج توجيه، وتلاقح الأفكار، وحاضنات ريادة الأعمال، وفرص التمويل المتاحة لشريحة واسعة من الشباب العراقي.





٥. ضمان الوصول العادل إلى الموارد للنساء العراقيات اللواتي يتطلعن إلى بدء أعمالهن التجارية الخاصة.

يسلط التقرير الضوء على الحواجز الكبيرة التي تواجه رائدات الأعمال، بما في ذلك عدم تكافؤ الفرص، ومحدودية الوصول إلى شبكات الدعم. اتفق ٤٣٪ من جميع المستجيبين على أنه كان من الصعب على النساء بناء أعمالهن الخاصة، ولم تكن امرأة واحدة من بين المشاركين البالغ عددهم ٥٠٤ امرأة تمتلك شركتها الخاصة.



في بلد تشكل النساء فيه أقل من نصف السكان بقليل، تلعب المؤسسات الحكومية والخاصة وغير الحكومية دورًا مهمًا في معالجة هذا التفاوت. يمكن أن تكون التدريبات الموجهة ومنح الأعمال وبرامج التوجيه للنساء مصدرًا حيويًا للدعم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرمجة الجديدة والمستمرة من قبل المؤسسات الخاصة وغير الحكومية أن تقدم ورش عمل لبناء القدرات والإرشاد وفرص التواصل لتمكين النساء من بدء أعمالهن التجارية وتنميتها. ولعل الأهم من ذلك، هو أن الفوارق بين الجنسين عبر القطاعات - المصرفية، والأوساط الأكاديمية، وفرص العمل - ينبغي معالجتها من خلال إنفاذ الأطر التنظيمية.



٦. زيادة ابراز وظهور دعم النظام البيئي المتاح للشباب في جميع أنحاء البلاد أمر حيوي.



لا يزال نقص الوعي بدعم النظام البيئي الحالي يمثل اتجاهًا مقلقًا في هذا المؤشر. أفاد ٩ من كل ١٠ شباب شملهم الاستطلاع أنهم لم يتلقوا أبدًا دعمًا من أي منظمة لبدء أعمالهم التجارية، غالبًا بسبب عدم وجود هذه الفرص، وغالبًا لأن الشباب لم يكونوا على دراية بمصادر الدعم المتاحة. يجب أن تأخذ المؤسسات الخاصة وغير الحكومية زمام المبادرة في الترويج والإعلان عن برامج الدعم المتاحة، لا سيما في المناطق ذات الوصول المحدود إلى أنظمة المعلومات. إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتواصل المجتمعي من خلال جمعيات الشباب والشراكات مع المنظمات المحلية سيقطع شوطًا طويلاً في إشراك وتشجيع مشاركة الشباب.



٧. زيادة ابراز وظهور دعم النظام البيئي المتاح للشباب في جميع أنحاء البلاد أمر حيوي.



يظل بناء المهارات جزءًا لا يتجزأ من تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. في حين أن نسبة كبيرة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع حاصلون على درجة البكالوريوس (٧٤٪)، وقد تم الاعتراف بأهميتها على نطاق واسع، ذكر ٥٢٪ من المشاركين أيضًا أن التعليم والتدريب التقني والمهني مفيد لبدء الأعمال التجارية. فضلًا عن ذلك، يتجاوز الوصول إلى المهارات والتعليم قابلية التوظيف الفورية. إنه يسهل التعلم مدى الحياة والتطوير الوظيفي، مما يمكن الشباب من التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة واستكشاف فرص جديدة.



يمكن أن يساعد الاستثمار في بناء المهارات للشباب في جميع أنحاء البلاد في سد الفجوة بين التعليم الرسمي والتطبيق في العالم الحقيقي. من خلال تقديم التدريب في مجالات محددة تتعلق بأنظمة السوق وإدارة الأعمال والتسويق، يمكن لأصحاب المشاريع الشباب بناء الثقة والكفاءة في إدارة أعمالهم بكفاءة وتنافسية.

IRAQI YOUTH ENTREPRENEURSHIP BAROMETER REPORT 2023